تفعيل الرقابة الشعبية على اعمال الادارة

ان كانت الشفافية هي احدى نتائج ديمومة الديمقراطية ، فانها لم تعد مقتصرة على الحياة السياسية فيما يخص تمويل الاحزاب او الحملات الانتخابية ، وانما تعدتها للولوج الى ميادين العمل الاداري من بوابة المناداة بوجوب انفتاح الهيئات الادارية على المتعاملين معها وتغيير نمط العلاقة بينهم حيث يمثل اقرار الشفافية في العمل الاداري حجر الاساس في تفعيل الرقابة الشعبية على هذا النشاط بما يضمن اداءه بشكل صحيح .

فقد احدثت السنوات الاخيرة نقلة نوعية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الفرد والادارة ادت الى اعادة النظر في جانب مهم من قواعد القانون العام خصوصاً في دول الاتحاد الاوربي من خلال الاقرار بامكانية المشاركة في اتخاذ القرارات وكذلك الحق في الاطلاع على ما لدى الادارة من وثائق ، متجاوزة بذلك الاسس السابقة التي كانت قائمة على السرية والمبادرة من جانب الادارة فقط ، وهذه النقلة ماكان لها ان تنبثق لولا اعتماد مبدأ الشفافية في العمل الاداري وماينتجه من اثار في مقدمتها مبادرة الادارة باعلام المتعاملين معها وتقبلها للنقد ومخاصمتها قضائياً متى ماخرجت اعمالها عن اطار المشروعية او في احوال امتناعها عن السماح للافراد بالاطلاع على مابحوزتها من وثائق دون مبرر او سند قانوني .

ان الشفافية بهذا الوصف تفرز التواصل بين ( الحاكم والمحكوم) وهي من مقتضيات وجود النظام الديمقراطي , وهذا التواصل ينعكس على مبدأ المشروعية حيث يضمن اقرار الشفافية صيانة هذا المبدأ بتقليل الاعتماد على السرية في انجاز الاعمال الادارية ، وتلافي عيوبها التي في مقدمتها امكانية اخفاء الاخطاء وحالات عدم الكفاءة من قبل المكلفين بالعمل الاداري تجنباً للخضوع الى المسؤولية مما ينعكس سلباً على الخدمات التي يقدمها المرفق العام .

كما ان السرية قد تكون احدى مبررات تعسف السلطة الادارية في استخدام صلاحياتها ذلك ان انعدام الالتزام الذي يجبرها على كشف نشاطاتها امام جمهور المتعاملين معها بحجة حماية المصلحة العامة قد يساء التصرف به ويصبح متكأً للانحراف عن الغاية المرتجاة من القرارات الصادرة والاكتفاء باخفاء الشكلية المطلوبة دون مراعاة باقي الجوانب الواجب توافرها فيما يصدر عنها .

فان كان هناك التزام على الادارة بنشر المعلومات مراعاة للشفافية ، ففي هذه الحالة ستجد نفسها تقوم باطلاع الرأي العام على اخفائها وبالتالي خضوعها لرقابة علنية مباشرة من هذا الجانب وتحملها للنقد الذي سيصدر بناءً على ماسيبينه الطرف المتضرر من قرارها الذي مس مصالحه المشروعة وانتقاد الرأي العام الواعي بدوره يؤدي الى تحسين عمل الادارة لكي تتجنب الاخطاء حتى تكون بمعزل عن التعرض لانتقادات الرأي العام .

وبهذا تكون الشفافية قد ساهمت ومن خلال الرقابة الشعبية في ضمان مبدأ المشروعية وحسن سير المرافق العامة ، مع العرض ان هذه الرقابة خالية من فرض الجزاءات المباشرة على المخالفات الصادرة عن الادارة حيث لايملك الرأي العام مايملكه البرلمان او القضاء من صلاحيات في هذا السياق.